

Distr.: Limited  
11 October 2006  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥١ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

جنوب أفريقيا\*: مشروع قرار

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية<sup>(١)</sup>، التي تسلم بأن تمويل الدين الذي يمكن تحمله عنصر هام لحشد الموارد للاستثمار العام والاستثمار الخاص،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠<sup>(٢)</sup>،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.



وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٣)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ يساورها القلق لأن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المؤهلة لتخفيف أعباء ديونها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم للوفاء بالتزاماتها في إطار خدمة الديون الخارجية، مما قد ينعكس سلبا على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة ضمان أن يكون تخفيف عبء الديون عنصرا إضافيا لمصادر التمويل الأخرى لا بديلا عنها،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإكمال في المبادرة، وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار رزوح بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحت أعباء ديون ضخمة وضرورة تجنب العودة إلى تراكم أعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإكمال في المبادرة،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الديون في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة قيام البلدان بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، عن طريق خفض الديون أو إلغائها على وجه الخصوص، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٤)</sup>؛

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

(٤) A/61/152.

- ٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، إذ من شأن تمويل الديون وتخفيف عبئها أن يوفر مصدرًا هامًا لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛
- ٣ - **تلاحظ بقلق** أنه ما زال هناك عدد كبير من البلدان التي تصنف بلدانًا شديدة المديونية؛
- ٤ - **تشدد** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون؛
- ٥ - **تكرر تأكيد** توقف القدرة على تحمل الديون على عدة عوامل متضافرة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتبرز ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتباره، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، مع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، ما يطرأ من تغيرات جوهرية من جراء عوامل عدة، منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وخاصة إذا تعلق الأمر بالبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وإلى أن يواصل تقديم معلومات بهذا الشأن من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛
- ٦ - **تؤكد** أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها تحقيق النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية وتوقعات التصدير للبلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على هئية بيئة مواتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في مواجهة المشاكل الهيكلية للتنمية؛
- ٧ - **تقرر** بأن تحسين سبل وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية إلى الأسواق أمر يسهم إسهامًا كبيرًا في بناء قدرات تلك البلدان على تحمل الديون؛
- ٨ - **تدعو** إلى تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون تنفيذًا كاملاً وبوتيرة أسرع حتى يتسنى للبلدان المؤهلة الباقية الاستفادة من عمليات تخفيف الديون التي تحتاجها؛

٩ - **تلاحظ بقلق** أن العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تواجه صعوبات في التوصل إلى إدامة قدرتها على تحمل الديون، رغم خروجها من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتؤكد بالتالي أهمية تشجيع الاقتراض المسؤول والإقراض المسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر تحملها، بوسائل منها استخدام المنح، وتؤكد أهمية الطابع الإضافي للتخفيف من عبء الديون وزيادة المعونة المقدمة في شكل منح لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الطويلة الأمد؛

١٠ - **تقر** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، باتباع جملة وسائل، منها اعتماد استراتيجيات للحد من الفقر، وأن تهيب بيئة محلية مواتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، وإيجاد أنظمة شفافة وحاضعة للمساءلة في مجال المالية العامة، وإشاعة مناخ تجاري سليم ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدائنين بمن فيهم الدائنون في القطاعين الخاص والعام، إلى تشجيع تلك الجهود بالعمل مثلا على مواصلة المشاركة في تنفيذ تدابير التخفيف من أعباء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومضي مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة في تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١١ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، البلدان على توجيه الموارد المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، ومن خلال إلغاء الديون وخفضها بوجه خاص، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٢ - **تؤكد أيضا** على ضرورة النظر، حسب الاقتضاء، وعلى أساس كل حالة على حدة، في إجراء تخفيف ملموس في عبء الديون التي تنوء بها البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل الديون والتي ليست طرفا في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو في إعادة هيكلة تلك الديون، فضلا عن استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها تلك البلدان معالجة شاملة، وتؤكد ضرورة تحقيق ذلك

على نحو لا ينتقص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية مع الحفاظ في الوقت ذاته على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٣ - **تدعو** الدائنين والمدنيين إلى أن يواصلوا، عند الاقتضاء، وعلى أساس التراضي، استكشاف سبل اعتماد آليات مبتكرة من قبيل عمليات مقايضة الديون، ومنها عملية "تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية"؛

١٤ - **تحث** الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف لأقل البلدان نمواً على اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف أعباء الديون، وخاصة عن طريق إلغاء كافة الديون غير المسددة المستحقة على أقل البلدان نمواً إلغاء كاملاً وسريعاً وغير مشروط؛

١٥ - **تكرر أيضاً** دعوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء الآثار العامة المترتبة على الإطار الخاص بقدررة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وترحب بإبداء النية للكشف عن تقديرات أداء البلدان التي قامت بها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءاً من الإطار؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة إيجاد حلول شاملة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تواجه أيضاً أعباء ديون متزايدة لكنها تستبعد من عمليتي المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الإنمائية، بما فيها احتياجاتها المالية والتقنية والتكنولوجية؛

١٧ - **ترحب** بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، التي تنص على إلغاء كامل المطالبات المتعلقة بالديون المستحقة على البلدان التي خرجت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، وتدعو إلى تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذاً سريعاً وكاملاً وإلى إلغاء المطالبات المتعلقة بالديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتؤكد أهمية إبقاء البلدان المؤهلة على سياسات اقتصادية سليمة وأداء اقتصادي سليم؛

١٨ - **تلاحظ بقلق** أنه، على الرغم من التقدم المحرز، فإن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تكن قادرة على التوصل إلى إدانة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض المسؤول والإقراض المسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر تحملها، بوسائل منها استخدام المنح، وترحب، في هذا الصدد،

بالعمل المستمر الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار يستشرف قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون؛

١٩ - تشجع نادي باريس على أن يراعي في تعامله مع ديون البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من غير البلدان المشاركة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قدرة هذه البلدان على تحمل الديون على المدى المتوسط، فضلا عن الثغرات التي تعاني منها في مجال التمويل، وترحب بأن يكون هدف نادي باريس جعل إعادة هيكلة الديون متناسبة مع الاحتياجات المالية للبلد المعني وكفالة القدرة على تحمل الديون على المدى البعيد للبلدان التي اعتمدت سياسات تمكنها من الخروج من عمليات إعادة جدولة الديون التي يقوم بها نادي باريس، وتدعو نادي باريس إلى إجراء التخفيضات اللازمة في الديون لذلك الغرض؛

٢٠ - تلاحظ أن وكالات التقييم الائتماني تقوم بدور حاسم في تحديد مدى استفادة البلدان من الأسواق الدولية لرأس المال، فضلا عن تكاليف الاقتراض، وتدعو بالتالي إلى اتخاذ تدابير لزيادة الشفافية في طرائق التقييم، وزيادة المنافسة والمساءلة في أوساط كبريات وكالات التقييم الائتماني؛

٢١ - تعترف بالعمل المتواصل من أجل اعتماد نهج أشمل لإعادة هيكلة الديون السيادية، وتؤيد زيادة الاعتماد بأحكام العمل الجماعي في إصدار السندات الدولية، وتحيط علما بما أنجز بصدد المسائل المتصلة بآليات التحكيم الدولي والوساطة، وترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المقترضة والدائنون من القطاع الخاص في سبيل توسيع قاعدة توافق الآراء بشأن مبادئ استقرار تدفقات رؤوس الأموال وتوخي الإنصاف في إعادة هيكلة الديون في الأسواق الناشئة، الأمر الذي من شأنه الإسهام في درء الأزمات بشكل أفضل وتحسين إمكانية التنبؤ لإدارة الأزمات، على أنه لا ينبغي استبعاد التمويل الطارئ في أوقات الأزمات لتعزيز التقاسم العادل للأعباء وتقليل الخطر المعنوي إلى أدنى حد؛

٢٢ - تدعو إلى النظر في اتخاذ المزيد من التدابير والمبادرات الهادفة إلى ضمان القدرة على تحمل الديون لأمد طويل عن طريق زيادة التمويل القائم على المنح وإلغاء كامل الديون الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية التي تنوء بها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والنظر، حيثما يكون ذلك مناسبا وعلى أساس كل حالة على حدة، في إجراء تخفيف ملموس في أعباء ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل الديون والتي ليست طرفا في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو في إعادة هيكلة تلك الديون، فضلا عن استكشاف الآليات اللازمة لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها تلك البلدان معالجة شاملة؛

٢٣ - **تهيب** بالبلدان المانحة أن تواصل جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، أخذة في الاعتبار تحليل قدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون على المديين المتوسط والبعيد، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرة على تحمل الديون؛

٢٤ - **ترحب** بالجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي حالياً وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة استمرار الجهود لمساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات الإعمار الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٥ - **ترحب أيضا** بالجهود التي تقوم بها الجهات الدائنة حالياً وتهيب بها إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، على أساس كل حالة على حدة حتى تتمكن من التصدي لمشاكل مديونيتها؛

٢٦ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة الأصول والخصوم المالية في البلدان النامية، وأن يعزز الإدارة المستدامة للديون كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٧ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية، بمواصلة التعاون من أجل بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

٢٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ تعهدات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلاً شاملاً وموضوعياً عن مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية".